

واقع الاقتصاد الدولي في ظل تداعيات انتشار جائحة كورونا

أحمد حسان عرنوس*

ملخص

يتناول البحث مفهوم الاقتصاد الدولي وخلفيته التاريخية، ويبين أهمية دور الاقتصاد الدولي في تعزيز حركة التجارة الدولية، ومن جانب آخر يركز البحث على دراسة وتحليل تداعيات انتشار جائحة كورونا عالمياً على مختلف قطاعات الاقتصاد الدولي، حيث يوضح الآثار السلبية التي أدت إلى تفاقم معدلات ومؤشرات الفقر والبطالة على المستوى الدولي، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وذلك بسبب سياسات الإغلاق العام، والتباعد الاجتماعي، وحظر الطيران الدولي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدولي - جائحة كورونا - الفقر - البطالة.

The Reality of The International Economy in Light of The Repercussions of The Spread of The Corona Epidemic

Abstract

The research deals with the concept of the international economy and its historical background, and shows the importance of the role of the international economy in promoting international trade, On the other hand, the research focuses on studying and analyzing the repercussions of the spread of the Corona epidemic globally on various sectors of the international economy, It clarifies the negative effects that led to the exacerbation of poverty and unemployment rates and indicators at the international level, and the decline in global GDP growth, due to the policies of general closure and social distancing, and the ban on international flights.

Keywords: The International Economy- The Corona Epidemic- Poverty- The unemployment.

مقدمة:

يعيش عالم اليوم منذ أواخر عام 2019 تداعيات خطيرة للغاية، وذلك إثر تفشي وباء كورونا، وكانت تلك التداعيات مؤثرة بشكل كبير على جميع الدول والمجتمعات، هذا الأمر انعكس بشكل سلبي على هيكلية الاقتصاد الدولي وقطاعاته الأساسية التي تضررت بفعل آثار الإغلاق العام، وحظر التجوال، وتوقف السياحة العالمية، والأنشطة الترفيهية. بناءً على ما تقدم؛ يُعد الاقتصاد الدولي الراهن بعد تفشي وباء كورونا في حالةٍ من السقوط الحر، والدوران في حلقة مفرغة من البطالة وتراجع الإنتاج وتقليل فرص التجارة والاستثمار، وإذا تم افتراض استمرار دوران الاقتصاد الدولي في تلك الحلقة، فإن ذلك سيؤدي على المدى البعيد والمتوسط إلى تقليل الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة التي تُميز الاقتصاد الدولي، والانتقال إلى تطبيق سياسات الحماية ضمن الدولة الواحد أو تكتلٍ إقليمي، مما يُهدد بقرب حدوث أزمة كساد اقتصادي عالمي. **إشكالية البحث:**

يتميز النظام الاقتصادي الدولي المعاصر بشدة الترابط، وغياب الحواجز والعوائق بين الدول والمجتمعات، وذلك كله بفضل العولمة والثورة المعرفية الرقمية، ولذا فإن الاقتصاد الدولي الراهن يتأثر بقوة بأي أزمة دولية، سواءً كانت (سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو صحية)، وبالتالي فإن تفشي جائحة كورونا انطلقاً من الصين، والتي تُعد أكثر الاقتصادات نمواً عالمياً، سيؤدي إلى حدوث إرباك كبير في مؤشرات الاقتصاد الدولي، وبهذا تتجلى مشكلة البحث في محاولة الباحث تقديم إجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الاقتصاد الدولي في ظل انتشار جائحة كورونا عالمياً؟

ومن التساؤل السابق تتجلى التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي ماهية الاقتصاد الدولي؟

2- ما هي آثار انتشار جائحة كورونا على قطاعات الاقتصاد الدولي؟

أهداف البحث:

1- التعرف على ماهية الاقتصاد الدولي الراهن ونشأته التاريخية؛

2- تسليط الضوء على النتائج السلبية لانتشار جائحة كورونا على قطاعات الاقتصاد الدولي؛

تقسيم البحث:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الدولي.

المطلب الثاني: تداعيات انتشار جائحة كورونا على قطاعات الاقتصاد الدولي.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الدولي

أولاً مفهوم الاقتصاد الدولي:

يُعد مفهوم الاقتصاد الدولي من أبرز المفاهيم المرتبطة بعلم الاقتصاد بشكل عام، وعلم الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية بشكل خاص. حيث يُعرف الاقتصاد الدولي بأنه "علم يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، والمتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم، فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها الدول للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال"¹، كما يعرف أيضاً بأنه "علم يُفسر ويحلل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وحركة الصرف الأجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الأموال، ل يتم تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها"².

وبالتالي؛ يمكن التوضيح بأن علم الاقتصاد الدولي يتعامل بشكل أساسي مع المبادئ الاقتصادية التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول ذات السيادة، ومع مشاكل السياسة الخاصة التي تنشأ في ضوء ذلك. فالتجارة الدولية بين الدول ذات السيادة تتم وفقاً للأهداف الوطنية والتي قد تكون متضاربة سياسياً، وبهذا قد تنشأ مشكلة "تقليص التدفقات التجارية"، وهذا ما يجعل المهمة المحددة للاقتصاد الدولي هي "إمكانية تنسيق وحل الصراعات في العلاقات الاقتصادية الدولية"³. وأما بالنسبة لمفهوم "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية"؛ فيشرحه "روبرت غيلبين" من خلال تأكيده على نمط التفاعل المستمر بين "الدولة كتجسيد للسياسة والسوق كتجسيد للاقتصاد"، فالدولة تؤثر تأثيراً بالغاً في نتائج فعاليات السوق؛ وذلك بتحديد طبيعة وتوزيع حقوق الملكية وكذلك القواعد التي تحكم السلوك الاقتصادي، والسوق نفسه مصدر قوة يؤثر في نتائج السياسة، وتؤسس التبعية الاقتصادية لعلاقات قوة، هي الملمح الأساسي للاقتصاد في العالم المعاصر⁴، وبالتالي فإن ما يؤكد عليه "غيلبين" هو أهمية كل من القوى الدولية المؤثرة في النظام السياسي العالمي، وقوى السوق المؤثرة أيضاً في الاقتصاد الدولي، وأنه من تفاعل تلك القوى ينشأ الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية.

¹ محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الإسكندرية- مصر، والمكتبة المكية، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2017، ص: 8.

² جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 53.

³ Posted Lecture, International Economics: Scope & Importance, Bangladesh Open University, (n.d), p: 4.

⁴ روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 26.

ثانياً تاريخ ونشأة الاقتصاد الدولي الراهن:

إن الاقتصاد الدولي موجود منذ القدم، أي حتى في عصور الامبراطوريات القديمة (الفارسية، الرومانية، ... وغيرها)، ولكن الذي يتغير على مر القرون هو شكل ذلك الاقتصاد الدولي والنظريات التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الامبراطوريات أو الدول أو المجتمعات. وقد شهد المجتمع الدولي فترات ساد فيها نوع من الاستقرار في الاقتصاد الدولي، والتي كانت مرتبطة بأحداث سياسية، ومن ضمنها اتفاقية فيينا لعام 1815 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى لعام 1914، حيث سادت في تلك الفترة الرأسمالية الصناعية وسيطرت الامبراطوريات الاستعمارية على معظم قارات العالم، مع الاعتراف بأخذ مبدأ "التجارة الحرة" على صعيد الاقتصاد الدولي. ولكن اضطرب الاقتصاد الدولي مع قيام الحرب العالمية الأولى، حيث اضطرت الدول المتحاربة إلى التخلي عن قاعدة الذهب العالمية، مع الإسراف في إصدار النقود الورقية لمواجهة احتياجات الحرب، كما فُرضت قيودٌ على التجارة، والتي توقفت تماماً فيما بين المتحاربين آنذاك. ولكن ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى نتائج اقتصادية سلبية على الدول المهزومة، والتي فُرضت عليها غرامات مالية كبيرة، مثل معاهدة فرساي على ألمانيا لعام 1919. ولكن طالبت بريطانيا في عام 1925 بالعودة إلى اتباع قاعدة الذهب وربطه بسعر الجنيه الإسترليني، إلا أن هذا الأمر أدى إلى حدوث كساد كبير في الاقتصاد البريطاني والعالمي، واضطرت بريطانيا إلى التخلي عن قاعدة الذهب بعد حدوث أكبر أزمة اقتصادية عالمية آنذاك في عام 1929 والتي عرفت باسم "الكساد العظيم" *The Great Depression*، وفي عام 1939 بدأت الحرب العالمية الثانية والتي أدت نهايتها في عام 1945 إلى بداية تأسيس اقتصاد دولي شبه مستقر¹. ومن حيث نتائج نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حدثت تطورات عديدة ساهمت في إعادة تشكيل الاقتصاد الدولي الراهن، ومن ضمن تلك التطورات ما يلي²:

- 1- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية مهيمنة، مع تراجع اقتصادات عديدة لدول كبرى من ضمنها بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، بسبب خسائرها للعديد من البنى التحتية خلال الحرب العالمية الثانية.
- 2- انعقاد مؤتمر "بريتن وودز **Bretton Woods**" عام 1944، والذي أدى إلى اتباع سياسات خاصة متعلقة بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجولات "الغات **GATT**" العالمية، والتي أدت بنهايتها إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية **WTO** في عام 1995.

¹ حازم البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 2000، ص: 5 وما بعدها.

² جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص: 53 وما بعدها.

3-توسع الرأسمالية العالمية خلال فترة النصف الثاني من الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، والتي شهدت نمواً وانتعاشاً في حركة تراكم رأس المال، ونمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض في معدلات التضخم والبطالة في الدول الرأسمالية.

4-في فترة السبعينات؛ شهد الاقتصاد الدولي أزمات عديدة، ومنها انهيار نظام "بريتون وودز" وتوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وذلك خوفاً من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية. كما حدثت أيضاً أزمة طاقة عالمية تمثلت في قرارات منظمة الأوبك خلال أعوام 1973 و1974، والتي أدت إلى حظر تصدير النفط إلى أمريكا والغرب بسبب مواقف متعلقة بالصراع العربي- "الإسرائيلي"، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل غير مسبوق.

من جانب آخر؛ وبعد انتهاء الحرب الباردة في عام 1991، مر الاقتصاد الدولي بتغييرات عديدة ومتنوعة. فقد أدت نتائج العولمة والتطورات التكنولوجية المرافقة لها في مجال النقل والاتصالات إلى إزالة كافة الحواجز والحدود والمسافات التقليدية، وترافق ذلك مع انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه إلى مجموعة من الدول، وأيضاً اندماج الصين في النظام التجاري للاقتصاد الدولي، وأدى ذلك إلى قيام الولايات المتحدة بتعزيز طرح نموذجها الاقتصادي الليبرالي الجديد، والذي يقوم على فتح الأسواق والتجارة الحرة، مع تأكيدها على دور الشركات متعددة الجنسيات. وعلى الرغم من التفاؤل الذي ساد في الأوساط الأكاديمية والمتخصصين الاقتصاديين بأن عصر الرأسمالية هو نهاية التاريخ العالمي، جاءت الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية (أزمة الرهن العقاري) خلال أعوام 2007 و2008 و2009، حيث انهارت أسعار المساكن، وتوقف المقترضون عن سداد قروض الرهن العقاري. تلك الأزمة التي حدثت في الاقتصاد الدولي شكلت بدايةً لتحول جديد في الاقتصاد الدولي وطبيعة القوى الاقتصادية الناشئة، فسعت الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا للقيام بأدوار اقتصادية في الاقتصاد الدولي للقرن الحادي والعشرين، وما زالت تسعى لأن تكون قوى اقتصادية محركة للاقتصاد الدولي الراهن¹.

¹ ألفريد إيكس الابن، الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980، ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص: 11-

ثالثاً أهمية الاقتصاد الدولي:

تتركز أهمية الاقتصاد الدولي بضرورة استمرار التجارة الدولية وعدم توقفها بين الدول، وذلك لأنه من غير الممكن لدولة واحدة مهما كانت تمتلك من الموارد الطبيعية أن تكتفي لوحدها، وبالتالي تنشأ أهمية الاقتصاد الدولي من حاجة الدول إلى الحصول على سلع وخدمات عبر التجارة مع الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى ما يلي¹:

1- عدم قدرة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية لأن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات محلياً، وذلك بسبب إما عدم توافر سلعة ما وإما عدم توافر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة لإنتاج هذه السلعة.

2- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول؛ فقد تكون دولة ما متفوقة في إنتاج سلعة معينة محلياً بتكاليف منخفضة وجودة عالية (اللجوء إلى التصدير)، ولكنها في سلعة أخرى قد تكون تكاليفها مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع دول أخرى (اللجوء إلى الاستيراد)، لذلك تلجأ إلى التجارة الدولية كسبيل لتصدير السلعة المتفوقة في إنتاجها، واستيراد السلعة ذات التكاليف المنخفضة في السوق الدولية.

المطلب الثاني: تداعيات انتشار جائحة كورونا على قطاعات الاقتصاد الدولي

شهد الاقتصاد الدولي منذ عام 2011 إلى عام 2019 تطورات عديدة، كانت أبرزها اضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وتدخلات دولية وإقليمية في كل من (ليبيا واليمن وسوريا)، كما حدثت حرب تجارية اقتصادية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، وما زالت تسعى بريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي (نهاية عام 2020 تنتهي اتفاقية الانسحاب بشكل رسمي)، كل ذلك أحدث بشكل عام إرباكاً في الاقتصاد الدولي، ولكن الحدث الأبرز كان في أواخر عام 2019، وهو تفشي وباء كورونا عالمياً، والذي انطلق من الصين إلى كل دول العالم.

في الإطار العام؛ تؤكد الدراسات بأن للأوبئة تأثيرات سلبية عديدة على الأنشطة الاقتصادية، وتتراوح تلك التأثيرات من خلال ما يلي²:

1- ردود أفعال البشر بسبب سياسات تدابير التباعد الاجتماعي، حيث تؤدي إلى الخوف من المستقبل والعزوف عن سياسات الاستهلاك لبعض السلع والخدمات؛

2- تكاليف اقتصادية مباشرة محدودة، مثل تكاليف العلاج في المستشفيات والعيادات؛

¹ محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص: 9.

² Abel Brodeur, David Gray, Anik Islam, Suraiya Jabeen Bhuiyan, A Literature Review of The Economics of COVID-19, IZA Institute of Labor Economics, June 2020, p: 6.

3-تكاليف اقتصادية مباشرة كبيرة، مثل خسارة العمالة والبطالة، وانخفاض الإنتاج، وتوقف التجارة الدولية؛
4-الأثار المستقبلية المترتبة عن تعطيل السياحة والسفر، فضلاً عن الأثار التعويضية للطبقات الأقل فقراً، والتي تنهك الإنفاق الحكومي.

لقد أدى انتشار فيروس كورونا إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد الدولي، ووفقاً لبيانات وتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي يشير إلى تباطؤ من 2,9% في عام 2019 إلى 2,4% لعام 2020، وليس فقط ذلك؛ بل تشير توقعات تقرير المنظمة إلى أن النمو قد يكون أضعف من ذلك، ويتمثل الخطر السلبي الرئيسي في أن تأثير فيروس كورونا يثبت أنه يدوم لفترة أطول وأكثر كثافة مما هو مفترض في التوقعات، وفي حالة نقشي الفيروس على نطاق أوسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق الاقتصادات المتقدمة في نصف الكرة الشمالي، فإن الأثار السلبية على النمو والتجارة والاقتصاد الدولي ستكون أسوأ وأكثر انتشاراً. وأما بخصوص تأثير الاقتصاد الدولي عندما تنتشر الفيروس في الصين، فيشير التقرير إلى أنه نظراً للدور الرئيسي للصين في سلاسل التوريد العالمية (Globo Supply Chain)¹ كمنتج للسلع الوسيطة، لا سيما في أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والأدوية ومعدات النقل، وكمصدر أساسي للطلب على العديد من السلع، وهذا ما أدى إلى خلل كبير في تدفقات سلاسل التوريد العالمية². ومن جانب آخر تشير الدراسات إلى التأثير السلبي لجائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ووفقاً لصندوق النقد الدولي سيخسر العالم 9 تريليونات دولار أمريكي، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لكل من اليابان وألمانيا. وكان معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام 2009 بعد الأزمة الاقتصادية قد انخفض 0,1%، وأما في عام 2020 بعد أزمة كورونا من المتوقع أن يسجل النمو العالمي انخفاضاً بنسبة 3%، وعلى صعيد آخر أشارت توقعات لمنظمة التجارة العالمية بأن تجارة البضائع الدولية ستخضع بنسبة تتراوح بين 13% و32% في عام 2020 بسبب تداعيات انتشار كورونا³.

¹ سلسلة التوريد العالمية: هي الشبكات التي يمكن امتدادها عبر مختلف البلدان والقارات بهدف تصدير السلع والخدمات وتوريدها، وتتطوي على تدفق المعلومات والعمليات والموارد الاقتصادية من جميع أنحاء العالم، وتفيد سلسلة التوريد العالمية في تخفيض التكلفة الإجمالية بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية والعمالة، كما تعزز الميزة التنافسية الدولية.

² Report: Interim Economic Assessment Coronavirus: The World Economy at Risk, 2 March 2020, p 5 and 7.

³ Jinjin Mou, Research on the Impact of COVID19 on Global Economy, IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 2020, p 1-2.

وفي ضوء المعطيات السابقة؛ لا بد من إضافة أبرز التأثيرات السلبية لانتشار جائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية الدولية، وذلك وفقاً لما يلي:

1- انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الذهب: حيث تراجع الطلب الدولي على النفط لنحو الثلث، وهبطت أسعار عقود النفط الأمريكية بسبب فائض المعروض النفطي، وذلك نتيجة لقلّة الاستهلاك وإجراءات الإغلاق وتوقف حركة النقل داخلياً وخارجياً في كثير من الدول. وأما بالنسبة للذهب؛ أدت حالة الخوف وعدم اليقين بشأن المستقبل إلى ارتفاع أسعار الذهب بشكل غير مسبوق، وأثرت حالة عدم الثقة بالعملات العالمية وانهيارها مع امتداد أزمة انتشار الجائحة، مما زاد الطلب من قبل الأفراد على شراء الذهب واكتنازه الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره دولياً¹.

2- اختلافات في أسعار السلع المرتبطة بالجائحة: أدت الجائحة إلى زيادة الطلب على المواد الأساسية المرتبطة بالأغذية والصناعات الطبية والأدوية، حيث ارتفع سعرها عالمياً في الأسواق الدولية، وبالمقابل انخفض الطلب على المعادن والسلع المرتبطة بحركة النقل والطيران، كالألومنيوم والنحاس وقطع غيار السيارات بسبب تراجع حركة النقل².

3- تضرر قطاع السياحة والنقل الجوي: منذ بداية تفشي الجائحة وانتشارها عالمياً توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) خسائر في الإيرادات الدولية الناتجة عن عائدات الركاب تقدر بـ 252 مليار دولار، في حين أن خسائر الاتحاد الأوروبي في قطاع السياحة قدرت بحوالي مليار يورو من الإيرادات شهرياً³. ومن جانب آخر؛ ووفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن السياح الصينيين يمثلون حوالي عُشر إجمالي السياح عبر الحدود، وربع أو أكثر من جميع السياح في اليابان وكوريا وبعض الاقتصادات الآسيوية الأصغر، وتعتبر صادرات خدمات السفر والسياحة إلى الصين بما في ذلك إنفاق السياح الصينيين مهمة في العديد من البلدان، ويمثل التوقف الفعلي للسياحة الصادرة من الصين صدمة كبيرة في الطلب، حيث تمثل السياحة بشكل مباشر نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحوالي 7% من العمالة⁴.

¹ أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، عدد 2 خاص، 2020، ص: 121-122.

² نافذ فايز الهرش، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 03، العدد 03، 2020، ص: 9.

³ Jinjin Mou, previous reference, p 4.

⁴ Report: Interim Economic Assessment Coronavirus, previous reference, p 5.

1- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة: أدت الظروف العالمية الاستثنائية نتيجةً لتفشي الجائحة إلى تأخر تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية ووقف المشاريع الجديدة، ومن المتوقع بأن تتخفف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولية بنسبة تصل إلى 40% في عام 2020، وذلك وفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD)¹.

2- انتشار الفقر والبطالة على المستوى الدولي: تشير توقعات الفقر إلى أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا من المرجح أن تكون كبيرة للغاية، وتظهر التقديرات بأنه من الممكن دخول 71 مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام 2020 وفقاً للسيناريو الأساسي و100 مليون في ظل السيناريو التنازلي، ونتيجةً لذلك سيرتفع معدل الفقر العالمي المدقع من 8.23% في 2019 إلى 8.82% في ظل السيناريو الأساسي أو 9.18% في ظل السيناريو التنازلي، وهو ما يمثل أول زيادة في الفقر العالمي المدقع منذ عام 1998². وأما بالنسبة لمستوى البطالة؛ فيشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بأنه قد تراجع عدد ساعات العمل دولياً خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019 بما يعادل خسارة 400 مليون وظيفة بدوام كامل، كما أثرت الجائحة وحالات الإغلاق العام على النساء العاملات بوجه خاص، لا سيما في القطاع غير الرسمي، فحسب تقديرات منظمة العمل الدولية تتركز نسبة 42% من النساء العاملات بوظائف غير رسمية في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، مقابل 32% من الرجال العاملين بوظائف غير رسمية³.

بناءً على ما سبق؛ أدى تفشي جائحة كورونا عالمياً إلى صدمة في العديد من المراكز الاقتصادية الدولية، بما في ذلك الاقتصادات في شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، ما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الدولي الراهن، حيث أدت عمليات الإغلاق وصعوبة استئناف العمل والإنتاج إلى تفاقم معضلة التنمية الاقتصادية الدولية، كما أن الانهيار الجزئي للسلاسل الصناعية وسلاسل التوريد الدولية كشف أساس الضعف في الاقتصاد المعولم الذي تحكمه مبادئ السوق، وهذا الأمر سيؤدي إلى تركيز الاقتصادات المتقدمة على التخطيط الصناعي والذي يحافظ على الأمن الاقتصادي والصناعي، وسيصبح بناء سلسلة صناعية كاملة اتجاهاً خاصاً في الصناعات الناشئة والاستراتيجية، وهذا الأمر يعني بشكل واضح بأن تحل "الجهوية الاقتصادية" (الإقليمية) محل التخطيط الصناعي الدولي وتقسيم العمل الدولي، وأن تصبح تلك "الجهوية الاقتصادية" الأساس الاقتصادي لنمط العولمة في المستقبل⁴.

¹ Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development, UNCTAD, UN, New York-USA, 2020, p 17.

² On the Site of the World Bank, Projected poverty impacts of COVID-19 (coronavirus), Retrieve on a date June/8/2020, Link: <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/projected-poverty-impacts-of-COVID-19?mslckid=a1d96312ac8b11ec94aa5857178dbd65>

³ تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة العربية، أكتوبر 2020، ص: 1.

⁴ Several Researchers, How COVID-19 is Changing the World Order, China Institute of International Studies, (n.d), p 49-50.

استنتاجات:

-يتميز الاقتصاد الدولي الراهن بشدة الترابط والتشابك المعقد، وهذا الأمر يجعل من أي أزمة تحدث في أية دولة لأن تؤدي إلى تداعيات متعددة، وفي الوضع الخاص للعلاقات الدولية الراهنة والتي تتسم بشدة التنافسات الجيوسياسية فإن أزمات الاقتصاد الدولي الراهن ستزداد، وقد كشفت أزمة جائحة كورونا عن حدة تأثير الاقتصاد الدولي بنتائجها؛

-تمثلت تداعيات انتشار جائحة كورونا عالمياً على الاقتصاد الدولي بانخفاض حركة التجارة الدولية بالدرجة الأولى، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة على المستوى الدولي، كما أدت الجائحة إلى تراجع حاد في مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا الأمر سينعكس في المستقبل على مجمل تطورات الاقتصاد الدولي، وسيحدد مصير اقتصادات كبرى ومتوسطة نتيجةً للنجاح أو الفشل في إدارة أزمة انتشار جائحة كورونا، وأما بالنسبة للاقتصادات النامية فإن أزماتها ستكون أكثر حدة في المستقبل القريب والمتوسط؛

-يحتاج الاقتصاد الدولي الراهن إلى إدارة سياسية دولية تعمل على وضع خطة إنقاذ دولية عاجلة، وتتسم بالتوافق والتنسيق المشترك، يكون هدفها الأساسي إدارة تداعيات انتشار جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي والاقتصادات المحلية، بما يساهم في الحد من تدهور الصحة العامة ومستوى المعيشة، والوصول بالنهاية إلى إعادة حيوية النمو الاقتصادي العالمي لمستوى جيد ومقبول.

قائمة المراجع العربية

أولاً_ الكتب:

1. ألفريد إيكس الابن، الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980، ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2014.
2. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
3. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 2000.
4. روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.
5. محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الإسكندرية- مصر، والمكتبة المكية، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2017.

ثانياً_ الدوريات:

1. أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، عدد 2 خاص، 2020.
2. نافذ فايز الهرش، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 03، 2020.

ثالثاً_ تقارير دولية:

1. تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة العربية، أكتوبر 2020.

List of references in English

1. Abel Brodeur, David Gray, Anik Islam, Suraiya Jabeen Bhuiyan, A Literature Review of The Economics of COVID-19, IZA Institute of Labor Economics, June 2020.
2. Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development, UNCTAD, UN, New York-USA, 2020.

3. Jinjin Mou, Research on the Impact of COVID19 on Global Economy, IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 2020.
4. Posted Lecture, International Economics: Scope & Importance, Bangladesh Open University, (n.d).
5. Report: Interim Economic Assessment Coronavirus: The World Economy at Risk, 2 March 2020.
6. Several Researchers, How COVID-19 is Changing the World Order, China Institute of International Studies, (n.d).

Electronic resources in English:

1. On the Site of the World Bank, Projected poverty impacts of COVID-19 (coronavirus), Retrieve on a date June/8/2020, Link: <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/projected-poverty-impacts-of-COVID-19?msckid=a1d96312ac8b11ec94aa5857178dbd65>